

Distr.: General
16 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٣
٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نيويورك
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات
والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٢

موجز

هذا التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي اضطلعت بها شعبة خدمات الرقابة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مقدّم استجابة لمقرري المجلس التنفيذي ٢٢/٢٠١١ و ٢٣/٢٠١١، والمقررات السابقة ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن المجلس.

ويقدم التقرير استعراضاً لأنشطة الرقابة التي أنجزتها شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٢ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات، والتقييم، والتحقيقات. ويتضمن التقرير معلومات عن: (أ) تقييم عام لمراجعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و (ب) المسائل الهامة التي تكتشفت عن طريق أنشطة الرقابة التي اضطلعت بها الشعبة؛ و (ج) التحقيقات، بما في ذلك حالات الغش والإجراءات المتخذة بشأنها؛ و (د) استعراض توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ وحالة تنفيذها؛ و (هـ) الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. والمرفقات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ متاحة بشكل منفصل على الموقع الشبكي للصندوق.



ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للصندوق ورد الإدارة عليه في الإضافة (Add.1) DP/FPA/2013/6. والإجراءات التي اتخذتها الإدارة كمتابعة للتوصيات الخمس عشرة الصادرة عن شعبة خدمات الرقابة في تقريرها السابق (DP/FPA/2011/5) ترد في المرفق ٥، المتاح بشكل منفصل على الموقع الشبكي للصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتاح أيضاً رد شامل منفصل من الإدارة على هذا التقرير على الموقع الشبكي للصندوق.

عناصر مقرر

ترد عناصر مقرر في الفرع عاشراً من هذا التقرير.

المحتويات

الصفحة	
٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الضمان في الصندوق
٥	ألف - الولاية
٦	باء - أساس توفير ضمان مستقل
٧	ثالثا - الموارد
٧	ألف - الموارد البشرية
٨	باء - الموارد المالية
٩	رابعا - المراجعة الداخلية للحسابات
٩	ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر
١٠	باء - نتائج تقدير المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات
١٢	جيم - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٢
١٤	دال - المسائل الهامة المنبثقة من أنشطة مراجعة الحسابات
١٩	هاء - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات
٢٢	واو - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٢٢	خامسا - التقييم
٢٢	ألف - التقييمات المضطلع بها أو المنجزة في عام ٢٠١٢
٢٣	باء - الدعم المقدم للتقييمات اللامركزية
٢٤	جيم - التدريب وتبادل المعرفة
٢٤	سادسا - التحقيق
٢٥	ألف - مجموع حالات الشكاوى
٢٧	باء - التصرف في الحالات
٢٨	جيم - التدابير أو الإجراءات المتخذة
٢٨	دال - تعزيز القدرة على التحقيق

الصفحة

٢٨	هـ - دعم أنشطة الكشف والمنع
٢٩	سابعاً - الأنشطة الاستشارية
٢٩	ثامناً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
٣٠	تاسعاً - الاستنتاجات العامة والخطوات المقبلة
٣٠	عاشراً - عناصر مقرر
٣١	المرفق ١: المسائل التي تكتشفت في تقارير مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢

قائمة الأشكال

١١	الشكل ١: تقدير مخاطر المكاتب الميدانية لأغراض المراجعة
١٤	الشكل ٢: توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٢
١٦	الشكل ٣: تطور أرصدة حساب صندوق التشغيل في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢
٢٠	الشكل ٤: التوصيات غير المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
٢١	الشكل ٥: التوصيات التي لم يُبت فيها لمدة ١٨ شهراً أو أكثر
٢٦	الشكل ٦: عرض عام للشكاوى المتلقاة عام ٢٠١٢

قائمة الجداول

٨	الجدول ١: الموارد البشرية في شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٢
٩	الجدول ٢: عرض عام للموارد المالية، ٢٠١١-٢٠١٢
١٣	الجدول ٣: عرض عام لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٢
١٧	الجدول ٤: الأداء في مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢
١٩	الجدول ٥: حالة تنفيذ توصيات متابعة الحسابات بحسب السنة
٢٥	الجدول ٦: عرض عام للحالات المتلقاة والتي أُقفلت

أولاً - مقدمة

١ - يزود هذا التقرير المجلس التنفيذي بموجز لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، فضلاً عن موجز لأنشطة التقييم^(١) التي قامت بها شعبة خدمات الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٢. ويضطلع الصندوق بمبادرات رئيسية متعددة. وعلاوة على ذلك، وعملاً بالمقرر ٣٧/٢٠٠٨، يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للصندوق ورد الإدارة عليه في الإضافة (Add.1) DP/FPA/2013/6 لهذا التقرير. ونتيجة للقيود المفروضة على عدد كلمات الوثائق الرسمية، تتاح المرفقات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ بصورة منفصلة على الموقع الشبكي للصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتاح رد شامل من الإدارة بصورة منفصلة على الموقع الشبكي للصندوق.

٢ - ويقدم هذا التقرير في الوقت الذي عاج فيه الصندوق بالفعل عدداً من التوصيات التي أثارها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقاريره السابقة. والصندوق يقوم بالفعل بمعالجة التوصيات الرفيعة المستوى الخمس عشرة الواردة في التقرير السابق لشعبة خدمات الرقابة (DP/FPA/2011/5) وترد حالة التنفيذ حتى نهاية عام ٢٠١٢، كما أبلغت عنها إدارة الصندوق، في المرفق ٥ (المتاح بصورة منفصلة على الموقع الشبكي للصندوق). وإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٢، شرع الصندوق في تنفيذ عدة مبادرات مؤسسية لتحسين وتغيير العمليات. وستتابع شعبة خدمات الرقابة هذه المبادرات في سياق عملها في عام ٢٠١٣.

ثانياً - الضمان في الصندوق

ألف - الولاية

٣ - تشكل المادة ١٤-١١ من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإطار المساءلة،^(٢) وسياسة الرقابة^(٣)، وسياسة التقييم^(٤) التي أقرها المجلس التنفيذي أساس ولاية شعبة خدمات الرقابة. أما أدوار ومسؤوليات الشعبة، وكذلك سلطتها ومسئولتها ومعاييرها المهنية^(٥)، فهي مبيّنة في ميثاقها الذي أقره المدير التنفيذي. وتؤدي

(١) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير التقييم المقدم كل سنتين (DP/FPA/2012/8).

(٢) DP/FPA/2007/20.

(٣) مقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨.

(٤) مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠٠٩ والوثيقة DP/FPA/2009/4.

(٥) المراجعة الداخلية للحسابات: المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات (المعايير) ومدونة الأخلاقيات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. والتقييم: قواعد ومعايير فريق التقييم التابع للأمم المتحدة. والتحقيقات: المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي اعتمدها مؤتمر المحققين الدوليين.

شعبة خدمات الرقابة أو تدبير بمفردها، أو تأذن لآخرين بأداء أو إدارة، خدمات رقابة مستقلة: في مجال المراجعة الداخلية (فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية واستخدام الموارد باقتصاد وكفاءة)؛ وفي مجال التقييم (التقييمات المستقلة وتقدير نوعية التقييمات اللامركزية)؛ وفي مجال التحقيقات (ادعاءات حدوث انتهاكات للأنظمة والقواعد والإعلانات الإدارية أو السياسات الواجبة التطبيق).

٤ - ونوعية عمل شعبة خدمات الرقابة يرصدها بصفة منتظمة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وقد واصلت تلك اللجنة تقديم المشورة للنهوض بفعالية خدمات الرقابة التي تقدمها شعبة خدمات الرقابة واستعرضت خطة العمل السنوية، والميزانية، والتقارير المرحلية التي تقدم بصفة منتظمة، والتقارير السنوية، وتقارير مراجعة الحسابات. أما مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فقد كان يرصد الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته الرامية إلى تحسين عمليات شعبة خدمات الرقابة. وواصل مراجعو الحسابات الخارجيون الاعتماد على عمل الشعبة وتقاريرها في عام ٢٠١٢.

٥ - وقد تلقت الشعبة طيلة عام ٢٠١٢ دعماً من الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وحضر مدير الشعبة اجتماعات اللجنة التنفيذية للصندوق كمشارك بحكم منصبه، وهو ما أتاح له أيضاً فرصة لتقديم مشورة بشأن الحوكمة أو المساءلة أو جوانب الرقابة على السياسات الجديدة وللتعليق على أي مخاطرة محتملة ناشئة بالنسبة للصندوق.

٦ - ووفقاً للمعايير، تؤكد شعبة خدمات الرقابة بهذا للمجلس التنفيذي أنها تمتعت باستقلال تنظيمي. فقد كانت الشعبة متحررة من أي تدخل في تحديد نطاق عملها وفي أداء عملها وفي الإبلاغ عن نتائجه.

باء - أساس توفير ضمان مستقل

٧ - في عام ٢٠١٢ أنجزت شعبة خدمات الرقابة ثماني مراجعات داخلية للحسابات، كانت اثنتان منها بصفتها الاستشارية؛ وتقييماً مواضيعياً واحداً؛ وتقييماً لأداة (صندوق مواضيعي)؛ وتقييماً لبرنامج قطري واحد. وبعض العمل الذي جرى الاضطلاع به أو إنجازه في مجالات مراجعة الحسابات والتقييم والتحقيق في عام ٢٠١٢ جرى القيام به بصورة مشتركة مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٨ - وترد في المرفق ٢ قائمة بتقارير مراجعة الحسابات والتقييم الصادرة في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، ترد في الموقع الشبكي للصندوق قائمة بتقارير مراجعة الحسابات الصادرة

وذلك وفقاً لمقرري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ٢٣/٢٠١١. وتقارير التقييم موضوعة أيضاً على الموقع الشبكي للصندوق.

٩ - وبالنظر إلى أن معظم تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٢ غطت عمليات وأنشطة مكاتب الصندوق أثناء عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، فإن نواتج مراجعة الحسابات تعكس عموماً حالة العمليات في هذين العامين. وقد غطت المراجعات على الصعيد القطري، وكذلك مراجعات العمليات المؤسسية التي انتهت في عام ٢٠١٢، نحو ١٢٤ مليون دولار (٨ في المائة) من نفقات الصندوق في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ البالغة ١ ٦٤٨ مليون دولار، على النحو الوارد في البيانات المالية المراجعة. وغطت المراجعات في عام ٢٠١٢ لمشاريع التنفيذ الوطني مبلغاً إضافياً قدره ١٨٨ مليون دولار كنفقات متكبدة في عام ٢٠١١.

ثالثاً - الموارد

ألف - الموارد البشرية

١٠ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ كان يوجد لدى شعبة خدمات الرقابة ما مجموعه ٢٦ وظيفة معتمدة (٢١ من الفئة الفنية وخمس من فئة الخدمات العامة)، بما في ذلك وظيفتان أنشئتا حديثاً في مجال التحقيق (برتبة ف-٢) من أجل ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣،^(٦) عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٢٠١١ (انظر الجدول ١). وقد تم شغل الوظيفتين الأخيرتين في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بينما شُغلت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وظيفة أخصائي التحقيقات (برتبة ف-٤)، التي كانت شاغرة في نهاية عام ٢٠١١.

١١ - وفي نهاية عام ٢٠١٢ كانت ٢١ وظيفة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها ٢٦ مشغولة بينما كانت خمس وظائف شاغرة: واحدة في مجال التحقيق، وثلاث في مجال مراجعة الحسابات، وواحدة في مجال المديرية (نائب المدير). وكانت الشواغر تؤثر بصفة رئيسية على: (أ) المراجعة الداخلية للحسابات في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، وكان يعوّض عنها جزئياً بالاستعانة بشركات استشارية؛ و (ب) التحقيقات. واثنتان من الوظائف الشاغرة (رئيس فرع التحقيق، ووظيفتا مراجعي حسابات داخليين) تم شغلها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٣ وتم شغل وظيفة ثالثة (وظيفة مراجعة داخلية للحسابات) بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ وأعيد الإعلان عن وظيفة مراجعة للحسابات؛ وجرى تعليق عملية توظيف نائب للمدير في انتظار التطورات المتعلقة بمهمة التقييم. وقد أدى ذلك إلى وجود

(٦) أنشئت الوظيفتان في آذار/مارس ٢٠١٢.

معدل شواغر قدره ٢١ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بمعدل قدره ٨ في المائة في عام ٢٠١١. ومعدل قدره ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٠.

الجدول ١

الموارد البشرية في شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٢

النسبة المئوية للشغور	عدد الشواغر بأشهر العمل	عدد أشهر العمل المعتمدة	عدد موظفي الفئة الفنية في نهاية السنة	
١٣٪	١,٥	١٢	١	مدير
٨٨٪	١٠,٥	١٢	١	نائب المدير
صفر٪	٠	١٢	١	المساعد الخاص للمدير
٢٥٪	٢٤,٠	٩٦	٨	فرع المراجعة الداخلية للحسابات
صفر٪	صفر	٦٠	٥	فرع التقييم
٢٨٪	١٥,٥	٥٦	٥	فرع التحقيق
٢١٪	٥١,٥	٢٤٨	٢١	المجموع لشعبة خدمات الرقابة

باء - الموارد المالية

١٢ - تتلقى شعبة خدمات الرقابة تمويلاً من مصدرين: (أ) الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و (ب) الموارد البرنامجية للصندوق (البرامج العالمية والإقليمية)؛ وفي عام ٢٠١٢، كان مجموع ميزانية الشعبة يبلغ ٦٤٧ ١٤٥ ٦ دولاراً، منها ٦٤٧ ٣١٥ ٥ دولاراً (٨٦ في المائة) من أموال الميزانية المؤسسية و ٨٣٠ ٠٠٠ دولار (١٤ في المائة) من موارد البرامج العالمية والإقليمية للصندوق. وكان هناك نقصان طفيف في مجمل تمويل الميزانية لمهمة الرقابة بنسبة قدرها ٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١ (٨٤٢ ٢٩٨ ٦ دولاراً) (انظر التفاصيل في الجدول ٢).

الجدول ٢

عرض عام للموارد المالية، ٢٠١١-٢٠١٢*

٢٠١٢		٢٠١١		المهمة
الميزانية (ملايين الدولارات)	الوظائف المأذون بها (ملايين الدولارات)	الميزانية (ملايين الدولارات)	الوظائف المأذون بها (ملايين الدولارات)	
٢،١	٩ (١+٨)	٢،٣	٩ (١+٨)	مراجعة الحسابات
١،٢	٦ (١+٥)	١،٠	٤ (١+٣)	التحقيق
١،٧	٦ (١+٥)	١،٦	٦ (١+٥)	التقييم
٠،٩	٥ (٢+٣)	١،٢	٥ (٢+٣)	إدارة ودعم شعبة خدمات الرقابة
٠،٢	-	٠،٢	-	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
٦،١	٢٦ (٥+٢١)	٦،٣	٢٤ (٥+١٩)	المجموع

* ما يرد بين أقواس وبأحرف مائلة هو عدد الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة. ولأغراض المقارنة، وُزعت التكاليف الخاصة بعام ٢٠١١ باتباع نفس التعريف المتبع في عام ٢٠١٢.

رابعاً - المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

١٣ - تقوم شعبة خدمات الرقابة بأنشطتها الخاصة بالضمان استناداً إلى خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر، يعتمدها المدير التنفيذي بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وتستند الخطة إلى تقدير موثوق لمخاطر المجموعة الكاملة من وحدات العمل التي يجب أن تخضع لمراجعة الحسابات (المكاتب القطرية؛ والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية؛ ومكاتب الاتصال؛ ووحدات المقر التي تشارك في أنشطة إنجاز البرامج)، والمبادرات وإجراءات العمل المؤسسية. وتُقاس درجة المخاطرة عن طريق مجموعة من العوامل التي تؤثر على تحقيق أهداف تلك الكيانات، من حيث أثرها المحتمل واحتمال وجودها.

١٤ - ويستند تقدير مخاطر مراجعة حسابات وحدات العمل إلى معلومات مالية وبرامجية (مثلاً، الأهمية المالية، وفعالية الضوابط والنظم الموجودة، ومستوى التغيير) وإلى نتائج المشاورات مع الإدارة في المقر وفي المكاتب الإقليمية. وقد روجع النموذج في عام ٢٠١٢ للتأكد من أهميته وملاءمته.

١٥ - وقد وُضع نموذج منفصل في عام ٢٠١٢ لتقدير مخاطر مراجعة حسابات العمليات والمبادرات المؤسسية، وتلك الخاصة بوحدة المقر التي تشارك في تنفيذها. ويشمل هذا النموذج العوامل ذات الصلة بالأهمية المادية، والأثر، والتعقد؛ ومستوى التغيير الذي يؤثر على هذه الكيانات؛ وفعالية الضوابط والنظم الموجودة؛ والقدرة على إدارة هذه العمليات. وهو يتضمن أيضاً نتائج المشاورات مع إدارة المقر.

١٦ - واختيار الكيانات التي يجب مراجعة حساباتها على أساس المخاطر، وتحديد نطاق كل مراجعة فردية على أساس المخاطر، يكفلان تركيز شعبة خدمات الرقابة على المجالات التي تنطوي على أكبر مخاطرة بالنسبة للمنظمة.

باء - نتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات

١٧ - إن صندوق الأمم المتحدة للسكان معرض لمخاطر كبيرة تنبع من: (أ) عملياته التي تتسم بدرجة عالية من اللامركزية، حيث يوجد له أكثر من ١٤٠ مكتباً ميدانياً^(٧) على نطاق العالم، بعضها موجود في بيئات هشة؛ و (ب) البرمجة المجزأة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، وعلى مستوى المجالات المواضيعية والاستجابة الإنسانية؛ و (ج) وجود عدد كبير من الشركاء المنفذين (الذين تتباين درجات قدرتهم) وخطط العمل السنوية التي توضع وتُدار بنظم وأدوات متكاملة محدودة؛ و (د) وجود قوة عمل كبيرة، تشمل حائزي عقود الخدمات واستشاريين متعددين؛ و (هـ) وجود مستوى كبير من الشراء المحلي للسلع والخدمات؛ و (و) وجود قدر كبير من المعاملات المالية؛ و (ز) وجود نسبة متزايدة من التمويل غير الأساسي (المخصص)، مع شروط امتثال وإبلاغ محددة، ووجود زيادة مقابلة في عبء العمل.

تقدير وحدات العمل على أساس المخاطر

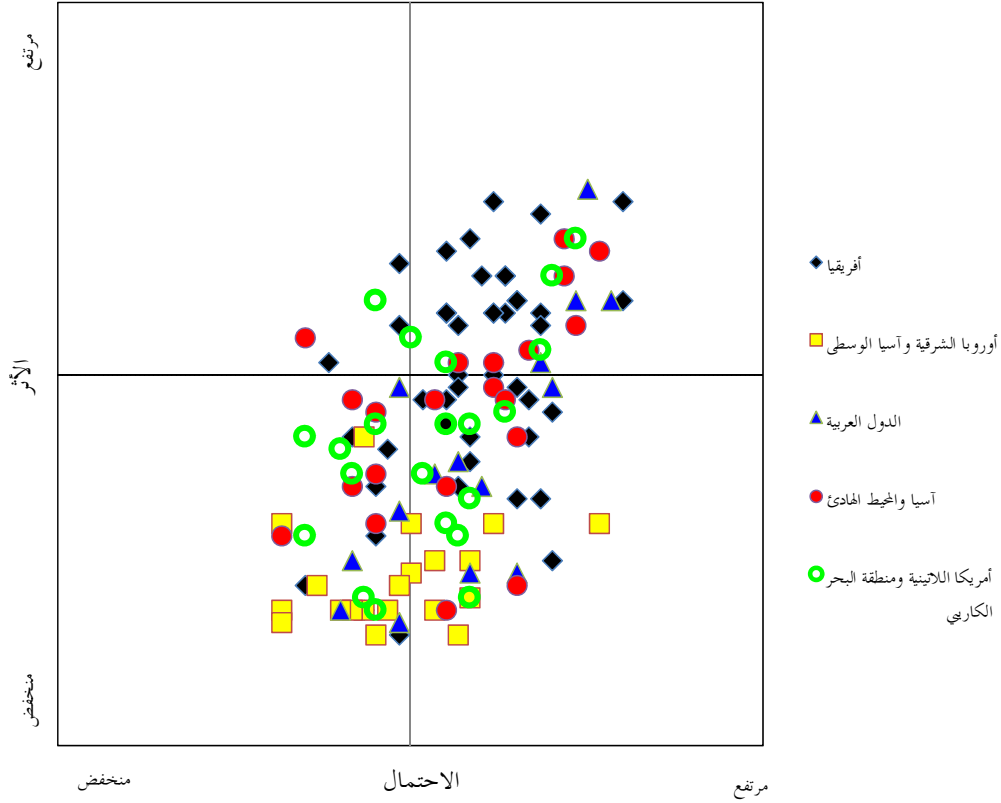
١٨ - يلخص الشكل ١ نتائج تقدير المكاتب الميدانية على أساس المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات، وهذه المكاتب بلغت نفقاتها ٦٢٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٢، أي ٧٥ في المائة من مجموع النفقات السنوية للصندوق.^(٨) ويعكس تركيز النقاط في الربعين الأعلى والأدنى الموجودين على اليمين استمرار مخاطر العمليات والعلاقات^(٩) التي ما زالت تؤثر على عمليات المكاتب الميدانية. وهذا تؤكد أيضاً نتائج عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية التي قامت بها شعبة خدمات الرقابة ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢.

(٧) المكاتب القطرية؛ والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية؛ ومكاتب الاتصال.

(٨) بالنظر إلى التحسينات التي أُدخلت على نموذج المخاطر الخاص بعام ٢٠١٢، لن يكون من المناسب إجراء مقارنة مع نماذج ونواتج مخاطر السنوات السابقة.

(٩) التعاريف مدرجة في الوثيقتين DP/FPA/2006/4 و DP/FPA/2007/14.

الشكل ١ - تقدير مخاطر المكاتب الميدانية لأغراض المراجعة



١٩ - وفي عام ٢٠١٢، استمر وجود معدلات شواغر مرتفعة في المكاتب الميدانية في الوظائف الإدارية والتشغيلية الرئيسية، ووجود معدل مرتفع من تعاقب الموظفين وعمليات إعادة ندهم؛ وأوجه ضعف في الرقابة، لا سيما في مجالات: (أ) إدارة البرامج؛ و (ب) الرصد والتقييم؛ و (ج) التنفيذ الوطني؛ و (د) إدارة حساب صندوق التشغيل؛ و (هـ) إدارة الموارد غير الأساسية؛ و (و) الامتثال للسياسات والإجراءات في مجالات تشغيلية شتى.

٢٠ - وتقر شعبة خدمات الرقابة بالتحسينات التي أُدخلت نتيجة للجهود التي بذلتها الإدارة عن طريق تنفيذ برنامج العمل، ومنها مثلاً التحسينات في إطار الرقابة الداخلية لعمليات المالية؛ والسياسات والإجراءات المحسّنة لتخطيط البرامج وتنفيذها؛ والإجراءات المنقحة للشراء. وسيلزم بذل جهود إضافية لترسيخ التغيير تماماً في المنظمة.

تقدير المخاطر المؤسسية

٢١ - حدد تقدير المخاطر المؤسسية لأغراض مراجعة الحسابات عدة مخاطر شاملة هامة، من بينها تلك المتعلقة بما يلي: (أ) تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ و (ب) وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ و (ج) تصميم وتنفيذ مبادرات مؤسسية رئيسية أخرى، من قبيل استراتيجية تنظيم الأسرة ولجنة الأمم المتحدة للسلع الأساسية.

٢٢ - وتتعلق مخاطر مؤسسية هامة أخرى لأغراض مراجعة الحسابات بما يلي: (أ) عملية الأقلمة وقضايا الحوكمة الأخرى التي حُددت عن طريق عمليات مراجعة الحسابات؛ و (ب) إنجاز إطار الرقابة الداخلية؛ و (ج) مستوى التقدم المحرز في تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة؛ و (د) القدرة على الاستجابة الإنسانية؛ و (هـ) إدارة الموارد البشرية؛ و (و) تقديم المساعدة التقنية المضمونة للجودة للوحدات الميدانية؛ و (ز) التنفيذ التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع تأثيره، مثلاً، على إدارة الأصول، وإدارة المخزون، والإبلاغ المالي؛ و (ح) القدرة التشغيلية لنظم المعلومات اللازمة لدعم الإجراءات الأساسية لتسيير العمل بطريقة فعالة؛ و (ط) مستوى نضج عمليات متعددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ي) عدة مشاريع لتطوير النظم الرئيسية، من قبيل نظام البرمجة العالمية ونظام المعلومات الاستراتيجي؛ و (ك) إدخال تغييرات في السياسات والإجراءات المتبعة في العمليات الرئيسية من قبيل تخطيط البرامج وتنفيذها، والشراء؛ و (ل) زيادة أهمية أنشطة الشراء التي يقوم بها طرف ثالث؛ و (م) عمليات إدارة سلاسل الإمدادات والقدرة المتعلقة بها؛ و (ن) تنفيذ نظام رصد مستمر.

جيم - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٢

٢٣ - تأثر تنفيذ خطة المراجعة الحسابية للحسابات لعام ٢٠١٢ بمستوى الشواغر في شعبة خدمات الرقابة والظروف القاهرة التي حدثت من توافر موظفي المراجعة الداخلية للحسابات طيلة العام، وأثر العمل المشترك في مراجعة الحسابات، وإدخال شكل جديد من التقارير. وقد بدأت جميع أعمال المراجعة المخططة لعام ٢٠١٢ أثناء ذلك العام، وأُنجزت إلى أقصى حد ممكن بالاستعانة باستشاريين، حيثما أمكن، مع مشاركة واسعة النطاق من إدارة شعبة خدمات الرقابة. ويلخص الجدول ٣ حالة عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٢.

٢٤ - وعلاوة على عمليات ضمان جودة إجراءات سير العمل في المكاتب القطرية أو في المؤسسة، أجرت شعبة خدمات الرقابة، بصفتها الاستشارية، استعراضاً محدود النطاق للبيانات المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وذلك بهدف مساعدة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمدير التنفيذي في استعراضهما؛ وتلى ذلك

استعراض محدود النطاق للعملية لتحديد الكمي لنفقات التنفيذ الوطني غير المدعومة بوثائق التي جرى تحديدها عن طريق عمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ولتصفيتهما، بهدف مساعدة مراجعي الحسابات الخارجيين في استعراضهم للبيانات المالية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ٣

عرض عام لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٢

عمليات مراجعة				
إجراءات سير العمليات				
المكتب القطري	العمل في المؤسسة	الاستشارية	المجموع	
١٠	٥	١	١٦	مجموع عمليات مراجعة الحسابات المقررة/المنجزة في عام ٢٠١٢ ومنها:
-	١	-	١	المرحلة من عام ٢٠١١
١	١	-	٢	عمليات المراجعة المشتركة للحسابات المرحلة من عام ٢٠١١
٩	٣	١	١٣	المقررة في عام ٢٠١٢ ^(أ)
٤	٢	٢	٨	مجموع التقارير النهائية لمراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٢ ومنها: المراجعات المشتركة من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢
١	١	-	٢	من خطة العمل لعام ٢٠١٢
-	-	١	١	إضافة إلى خطة العمل الأصلية
٧	٣	٠	١٠	مجموع المراجعات المرحّلة إلى عام ٢٠١٣
٤	١	-	٥	مشاريع التقارير الصادرة ^(ب)
٣	٢	-	٥	المراجعات الجارية ^(ج)

(أ) تشمل مراجعة مشتركة واحدة لبلد في إطار "توحيد الأداء".

(ب) جميع التقارير النهائية الصادرة بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣.

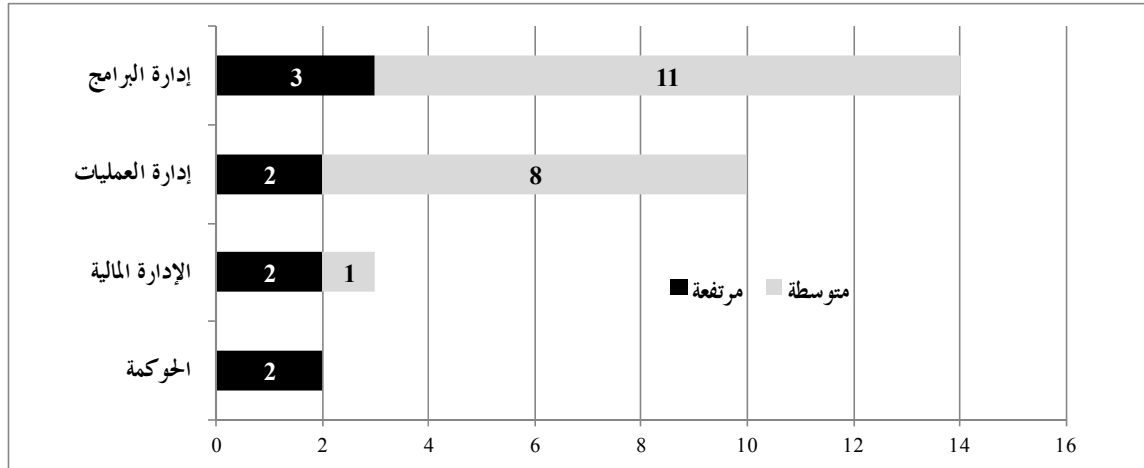
(ج) العمل الميداني المنجز قبل نهاية السنة بالنسبة لجميع المكاتب الميدانية باستثناء مكتب واحد

دال - المسائل الهامة المنبثقة من أنشطة مراجعة الحسابات

المكاتب القطرية

٢٥ - كشفت عمليتا مراجعة حسابات مكاتبين قطريين تم إنجازهما في عام ٢٠١٢ عن وجود مسائل مماثلة لتلك التي حُددت وأُبلغ عنها في السنوات السابقة، وتتسق مع نتائج تقدير المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات. وقد تبين وجود معظم التحديات في مجالات: (أ) إدارة البرامج (تخطيط البرامج وتنفيذها؛ والرصد؛ وإدارة المخزون؛ والتنفيذ الوطني)؛ و (ب) إدارة العمليات (إدارة الموارد البشرية؛ والشراء؛ وإدارة الأصول؛ وتجهيز المعاملات المالية؛ وحساب ضريبة القيمة المضافة). ويقدم المرفق ١ تفاصيل عن أكثر المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات انتشاراً التي جرى تحديدها. وكشفت عمليات مراجعة المكاتب القطرية الأخرى التي كانت تنتظر ردود الإدارة عليها في نهاية السنة عن دلائل على وجود نفس القضايا.

٢٦ - وكان تقدير مراجعة حسابات المكتب القطري في جمهورية الكونغو هو "غير مرضية" بسبب مسائل المراقبة الداخلية والامتثال والمسائل التشغيلية التي يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف المنظمة. وكان تقدير مراجعة حسابات المكتب القطري في الجمهورية القيرغيزية هو 'مرض'. وكما يتبين في الشكل ٢، تضمنت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة عن شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٩ توصية، اعتُبرت تسع منها ذات أولوية مرتفعة، واعتُبرت ٢٩ منها ذات أولوية متوسطة.



الشكل ٢ - توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٢

برنامج "توحيد الأداء"

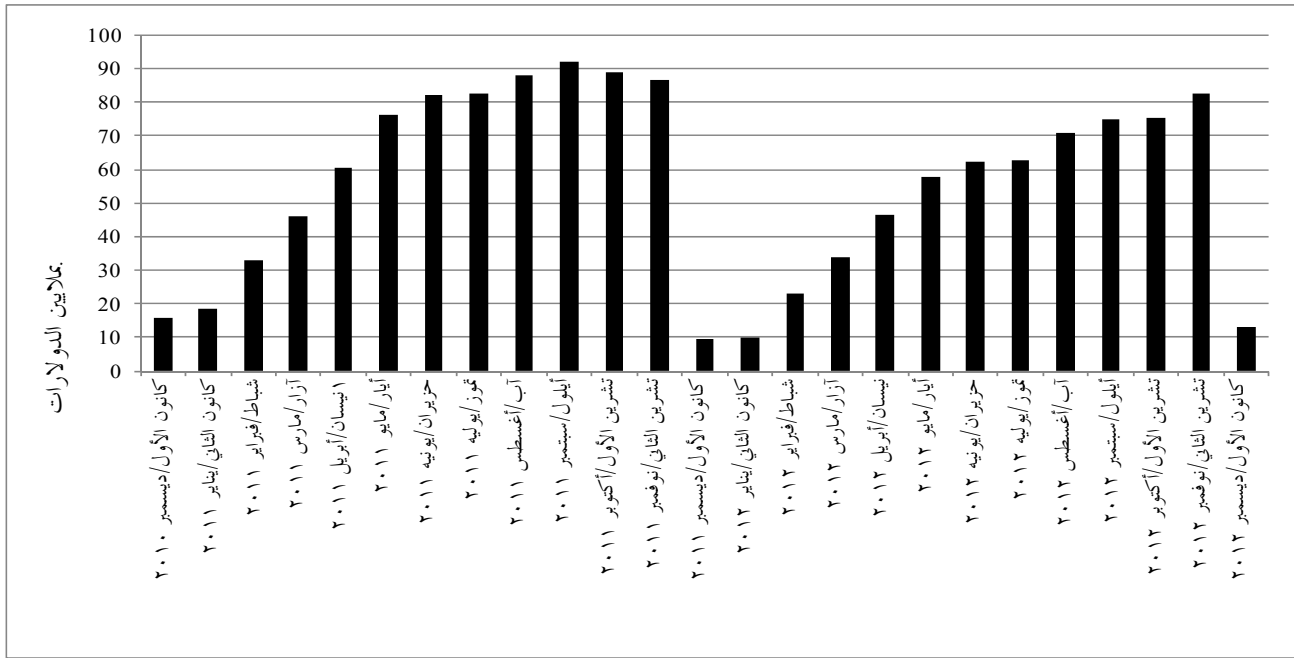
٢٧ - في عام ٢٠١٢ اضطلعت شعبة خدمات الرقابة، مع سبع دوائر للمراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالمراجعة المختلفة لحسابات البرنامج التزائي في إطار "توحيد الأداء". وكان تقدير مراجعة الحسابات هو أنها 'مرضية جزئياً'. ومن بين التوصيات الخمس عشرة الموجهة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، صُنفت خمس في فئة 'ذات الأولوية المرتفعة'، وهي تتعلق بالركائز المتمثلة في برنامج قطري واحد، وصندوق واحد، وقائد واحد وحوكمة واحدة، ومكتب واحد، وصوت واحد. ويجري تتبع التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات وسيُبلغ البرنامج الإنمائي عنه.

إجراءات سير الأعمال في المؤسسة ووحدات المقر

حساب الصندوق التشغيلي

٢٨ - كان تقدير مراجعة حسابات عملية حساب صندوق التشغيل في نهاية سنة ٢٠١٢ هو 'مرضية' وأدت إلى ست توصيات، اثنتان منها اعتُبر أنهما تمثلان أولوية مرتفعة وأربع منها اعتُبر أنهما تمثل أولوية متوسطة.

٢٩ - وأثناء عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، اضطلعت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان بسلسلة من المبادرات لتحسين الضوابط على التمويل المقدم للشركاء المنفذين وللحد من أرصدة حساب صندوق التشغيل. وتضمن ذلك تعزيز رصد السلف المقدمة من فرع الشؤون المالية؛ والتسوية الدورية لأرصدة حساب صندوق التشغيل؛ وتحسين الامتثال لسياسة إدارة ذلك الحساب التي تحد من دفع سلف إضافية للشركاء المنفذين الذين صدرت بشأنهم آراء تتعلق بمراجعة الحسابات مشفوعة بتحفظات، وكانت نفقاتهم الخاضعة لمراجعة حسابات التنفيذ الوطني غير مدعومة بمستندات، أو قبل تصفية السلف المقدمة لهم من سنوات سابقة. وهذه الجهود، وأن كانت جديرة بالتنويه، لم تعالج تماماً حتى الآن الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تراكم أرصدة كبيرة في حساب صندوق التشغيل وتصفيتهما خلال فترة زمنية قصيرة قرب نهاية السنة، كما هو مبين في الشكل ٣.



الشكل ٣ - تطور أرصدة حساب صندوق التشغيل في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

النهج المنسق في التحويلات النقدية للشركاء المنفذين

٣٠ - كان تقدير المراجعة المشتركة لترتيبات الحوكمة الأساسية للنهج المنسق في التحويلات النقدية للشركاء المنفذين التي تولى الصندوق قيادتها وقام بها البرنامج الإنمائي ودعمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة هو 'غير مرضية' أي أن القضايا التي حُددت يمكن أن تعرض للخطر تحقق الأهداف العامة لإطار النهج المنسق في التحويلات النقدية. فالإطار لا يعمل كما هو متوقع في تحسين إدارة المخاطر؛ وتعزيز ضمان الاستخدام السليم للأموال المقدمة للشركاء المنفذين؛ وتعزيز القدرة الوطنية؛ والحد من تكاليف المعاملات. وقد تضمن التقرير، الموجه إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، توصية واحدة،^(١٠) وهي مراجعة الإطار وتنفيذه. بيد أن تصحيح المسائل المحددة سيقضي قدرًا كبيراً من الاهتمام والمشاركة من جانب جميع المنظمات المشاركة في الإطار المنسق.

(١٠) سبيلغ البرنامج الإنمائي عن حالة التنفيذ.

الضمان الذي توفره عمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني

٣١ - حدث تحسّن كبير في عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. فكما هو مبين في الجدول ٤، أدت عمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني التي أجريت في عام ٢٠١٢ إلى تمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من تحقيق نسبة تغطية عالية لمراجعة حسابات نفقاته المتعلقة بالتنفيذ الوطني في عام ٢٠١١، مع: (أ) عدد أقل من الآراء المشفوعة بالتحفظ أو المعدلة أو السلبية؛ و (ب) مستوى أقل من المصروفات غير المدعومة بمستندات؛ و (ج) تحسّن تقديم التقارير في الوقت المحدد مقارنةً بما كان يحدث في الماضي.

الجدول ٤

الأداء في مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

الاتجاه	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	المؤشر
				تغطية مراجعة الحسابات
تحسّن	١٨٨	١٧١	١٢٩،١	النفقات التي روجعت حساباتها (بملايين الدولارات)
	%٨٥،٩	%٨١،٦	%٦٩	النسبة المئوية لمجموع نفقات التنفيذ الوطني التي روجعت حساباتها
				الآراء المشفوعة بالتحفظ أو المعدلة أو السلبية
تحسّن كبير	٧١	١٠٢	١٠٧	عدد التقارير
	%٧،٩	%١٣،٠	%١٦،٦	النسبة المئوية لعمليات مراجعة الحسابات التي أجريت
				نفقات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني غير المدعومة بمستندات^(١١)
تحسّن	٤٤٧	٦٤٤	٣٤٨	المبلغ (بملايين الدولارات)
	%٢،٥	%٣،٦	%٢،٩	النسبة المئوية لنفقات التنفيذ الوطني التي روجعت حساباتها
تحسّن كبير	%٧	%٣،٤	%٤،٦	النسبة المئوية لتقارير مراجعة الحسابات التي قُدمت في وقت متأخر

٣٢ - وأثناء عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بذلت الإدارة جهوداً كبيرة لتصفية النفقات غير المدعومة بمستندات التي كشفت عنها مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إما بالحصول من الشركاء المنفذين المعنيين على مستندات مؤيدة مناسبة أو استرداد المبالغ التي قُدمت لهم كسلف. وانخفض بذلك المبلغ الإجمالي للنفقات غير المصفاة

(١١) فيما يتعلق بتقارير مراجعة الحسابات المشفوعة بالتحفظ وغير المشفوعة بالتحفظ على حد سواء.

وغير المدعومة بمستندات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ من مجموع قدره ١١،١ مليون دولار إلى ٠،٧ مليون دولار في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، أشركت الإدارة الشركاء المنفذين المعنيين ووحدات العمل المعنية بالصندوق لكفالة اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة مسائل المراقبة ذات الصلة بالنفقات غير المدعومة بمستندات.

٣٣ - وقد أجرت شعبة خدمات الرقابة، بناء على طلب إدارة الصندوق ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ولمساعدة المجلس في استعراضه للبيانات المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، استعراضاً محدود النطاق للإجراءات التي اتبعتها الإدارة لتصفية نفقات التنفيذ الوطني غير المدعومة بمستندات، وخلصت إلى أن الإدارة حصلت، بوجه عام، على أدلة مؤيدة مناسبة لدعم تصفية النفقات المذكورة غير المدعومة بمستندات.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٤ - كان أهم المخاطر المتعلقة التي حددتها المراجعات السابقة للحسابات في مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتعلق بما يلي: (أ) دقة واكتمال سجلات الجرد، والتسجيل المحاسبي للمعاملات المتعلقة بالمخزون؛ و (ب) دقة سجلات الأصول الثابتة؛ و (ج) دقة سجلات الإجازات التي تُستخدم كأساس لتقدير الالتزامات المقابلة لها في البيانات المالية. وشملت الجهود التي بذلتها الإدارة في عام ٢٠١٢ لمعالجة هذه المخاطر ما يلي: (أ) إصدار سياسة مفصلة لإدارة المخزون؛ و (ب) قيام شركة محاسبية دولية بتنفيذ ومطابقة عمليات الجرد المادي في البلدان التي توجد لديها أرصدة أصول ثابتة كبيرة؛ و (ج) استعراض أرصدة الإجازات المسجلة في نظام أطلس ومطابقتها وتعديلها.

٣٥ - واستعرضت شعبة خدمات الرقابة السياسات والإجراءات المحاسبية الرئيسية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كجزء من استعراضها المحدود النطاق للبيانات المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ولم تُحدد أية مسائل هامة. ولم تقم الشعبة بأي عمل على سبيل المتابعة المفصلة فيما يتعلق بدقة واكتمال أرصدة الإجازات المسجلة في نظام أطلس لأن هذا المجال استعرضه مراجعو الحسابات الخارجيون باستفاضة. وإضافة إلى ذلك، وأثناء مراجعة عملية إدارة المخزون التي بدأت في عام ٢٠١٢، استعرضت الشعبة، بصفتها الاستشارية، السياسة المفصلة لإدارة المخزون التي صدرت قرب نهاية عام ٢٠١٢، بدون أن تحدد أية شواغل هامة يمكن أن تؤثر على إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

هـ - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

٣٦ - حافظت لجنة رصد مراجعة الحسابات، التي أنشئت في عام ٢٠١١، على إجراء استعراض متواصل لحالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات من قِبَل وحدات العمل. وهذه العملية، إلى جانب المتابعة المنتظمة التي تقوم بها شعبة خدمات الرقابة، مكّنت من إقفال ملفات ٢٤١ توصية في عام ٢٠١٢. وكما هو مبين في الجدول ٥، كانت ١٢٢ توصية (٢٧ تتعلق بالمكاتب القطرية و ٩٥ تتعلق بوحدات المقار وإجراءات العمل في المؤسسة) لا تزال مفتوحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وهذا يبين حدوث تحسّن متواصل مقارنة بما يبلغ ٥٠٥ توصيات في عام ٢٠١٠ و ٣٢٨ توصية في عام ٢٠١١.

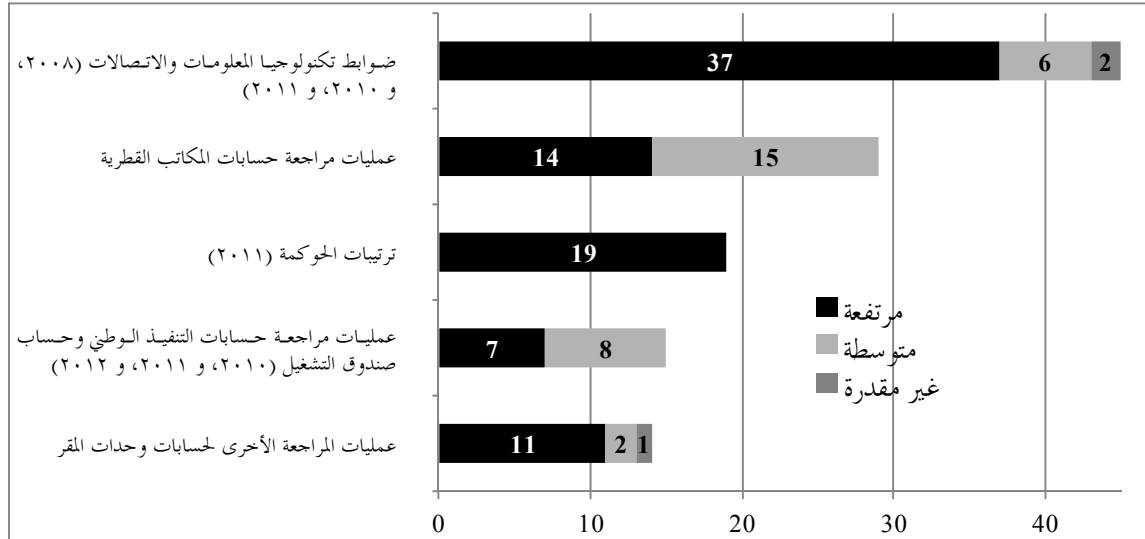
الجدول ٥

حالة تنفيذ توصيات متابعة الحسابات بحسب السنة

السنة	عدد التوصيات		عدد التوصيات	
	الصادرة	الصادرة	الصادرة	الصادرة
٢٠٠٨	٢٩	٨٨٢	٩ (١٪)	٢ (صفر٪)
٢٠١٠	١٨	٤٦٣	٩٠ (١٩٪)	٢٦ (٦٪)
المجموع الفرعي	٤٧	١٣٤٥	١٠٤ (٨٪)	٢٨ (٢٪)
٢٠١١	١١	٢٤٨	٢٢٤ (٩٠٪)	٧١ (٢٩٪)
٢٠١٢	٣	٣٧	٢٣ (٦٢٪)	٢٣ (٦٢٪)
المجموع الكلي	٦١	١٦٣٠	٣٢٨ (٢٠٪)	١٢٢ (٧٪)

٣٧ - ويعرض الشكل ٤ جميع التوصيات غير المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بحسب العملية ومستوى المخاطرة.

الشكل ٤ - التوصيات غير المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢



٣٨ - والتوصيات غير المنفذة من عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي استُكملت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تتعلق أساساً بما يلي: (أ) وضع إطار حوكمة ومراقبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) تصميم وتنفيذ عمليات ذات طابع رسمي في المجالات الرئيسية من قبيل عمليات إدارة الحوادث والتشكيل والتغيير. وقد استمرت الجهود المبذولة من الإدارة لمعالجة هذه التوصيات طيلة عام ٢٠١٢ وتضمنت وضع وإصدار سياسات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحراز تقدم في تطبيق عمليات واستخدام أدوات مستندة إلى مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات^(١٢) في المجالات المذكورة أعلاه. ومن اللازم أن يتواصل اهتمام الإدارة من أجل اختتام هذه الجهود بنجاح.

٣٩ - أما التوصيات غير المنفذة من المراجعة التي أجريت في عام ٢٠١٢ بشأن الحوكمة فهي تتعلق بفرص التحسين التي حُددت بشأن: (أ) تحديد مؤشرات وإطار لرصد التنفيذ الناجح لإعادة تنظيم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و (ب) استعراض نظام تخصيص الموارد؛ و (ج) إدماج خطة العمل السنوية ونظام أطلس؛ و (د) تعزيز آليات الرقابة المالية؛ و (هـ) استعراض وتبسيط متطلبات الإبلاغ عن الأداء؛ و (و) تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتوفير ضمان الجودة المستندة إلى تقييم للاحتياجات والدعم بنظام مؤسسي لتقديم ذلك الضمان ورصده؛ و (ز) تعزيز الهيكل التنظيمي للمكاتب الإقليمية وملاك موظفيها؛ و (ح) إدارة الشواغر.

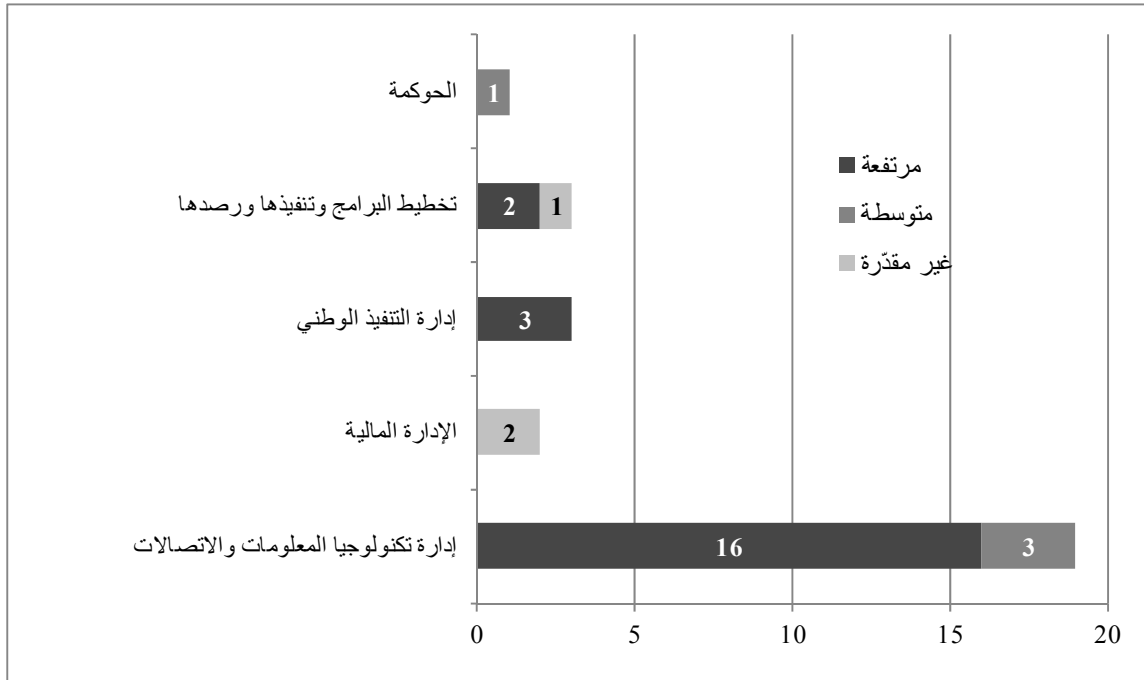
(١٢) أفضل الممارسات في إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات.

٤٠ - وأما التوصيات غير المنفذة من مراجعة حسابات عقود المقر التي استكملت في عام ٢٠١١ فهي تتعلق بما يلي: (أ) الحاجة إلى تحديد وملكية أوضح لعملية إدارة العقود؛ و (ب) الحاجة إلى تنفيذ نظام متكامل من البداية حتى النهاية لإدارة العقود؛ و (ج) الحاجة إلى تصميم وتنفيذ ضوابط وقائية لإنفاذ متطلبات الموافقة على منح عقود؛ و (د) الحاجة إلى تنفيذ ضوابط أقوى للحسابات المستحقة الدفع؛ و (هـ) الحاجة إلى تعزيز قدرات موظفي إدارة العقود. وقد بدأت في عام ٢٠١٢ الإجراءات المتخذة من الإدارة لمعالجة الثغرات المحددة ولكنها لم تكن قد انتهت وقت إعداد هذا التقرير.

التوصيات التي لم يبت فيها لمدة ١٨ شهراً أو أكثر

٤١ - من التوصيات غير المنفذة البالغ مجموعها ١٢٢ توصية، ظلت ٢٨ توصية غير منفذة لمدة ١٨ شهراً أو أكثر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكما هو مبين في الشكل ٥، كان زهاء ثلاثة أرباع هذه التوصيات يتعلق بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت الجهود التي تبذلها الإدارة لمعالجة التوصيات جارية في نهاية السنة، على النحو المشروح في الفقرة ٣٨. وتقدم معلومات مفصلة عن هذه التوصيات في المرفق ٤.

الشكل ٥ - التوصيات التي لم يبت فيها لمدة ١٨ شهراً أو أكثر



واو - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٤٢ - كانت إجراءات الكشف، كما هي منصوص عليها في الوثيقة DP/FPA/2008/14 وكما عدلتها مقررات لاحقة صادرة عن المجلس التنفيذي، سارية طيلة السنة.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٢، جرى الكشف عن ثمانية تقارير بشأن المراجعة الداخلية للحسابات بناء على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد جرت عملية الكشف عن بُعد، ووفقاً للأحكام ذات الصلة في سياسة الصندوق للرقابة ومقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة، وفي إطار شروط السرية.

خامساً - التقييم

٤٤ - تتكون التقييمات من تقديرات، منهجية ونزيهة قدر الإمكان، للبرامج والبرامج القطرية والمواضيع والأدوات. وتركز تقارير التقييم جميعها على الإنجازات المتوقعة والمتحققة، بدراسة سلسلة النتائج والعمليات والعوامل الظرفية والسببية بهدف فهم الإنجازات (أو عدم تحقيقها). وتهدف تقارير التقييم إلى تحديد أهمية التدخلات ومساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكفاءتها وفعاليتها، واستدامتها. وتتبع التقييمات التي تُعد داخل فرع التقييم القواعد التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٢، وعملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/٢٦، انخرط صندوق السكان في استعراض وتنقيح سياسته للتقييم التي وضعها في عام ٢٠٠٩، بالتشاور الوثيق مع المجلس، بهدف تعزيز استقلال وفعالية مهمة التقييم.

ألف - التقييمات المضطلع بها أو المنجزة في عام ٢٠١٢

٤٦ - بحث التقييم المواضيعي للدعم الذي يقدمه صندوق السكان لصحة الأم، بما في ذلك مساهمة الصندوق المواضيعي لصحة الأم، مدى ملاءمة المساعدة المقدمة من الصندوق ومدى فعاليتها وكفاءتها واستدامتها في الإسهام في تحسين صحة الأم في السنوات العشر الأخيرة. واستعرض التقييم أيضاً تصميم الصندوق المواضيعي لصحة الأم وتنسيقه وقيّمته المضافة كجهد موجه يرمي إلى تحسين صحة الأم منذ بداية تقديم الدعم القطري من الصندوق المواضيعي في عام ٢٠٠٨. وقد انتهى التقييم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بإصدار تقريرين تقييميين منفصلين. وإضافة إلى ذلك، فإن تقارير الدراسات الإفرادية القطرية العشر من أجل التقييم المواضيعي وُضعت للمسات الأخيرة فيها خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر

وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ونُشرت تلك التقارير على الموقع الشبكي خلال الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد أبدت الإدارة، في ردودها، التزامها المتجدد بصحة الأم، بما في ذلك تنظيم الأسرة، كأولوية استراتيجية.

٤٧ - وبحث التقييم المستقل للبرنامج القطري السادس لصندوق السكان في مدغشقر (٢٠٠٨-٢٠١٣) التقدم الذي حققه الصندوق مقابل النتائج المتوقعة وحلل المكانية الاستراتيجية للصندوق ضمن سياق تنمية ملغاشي. وكان التقييم يهدف أيضا إلى تحديد نقاط الضعف الهيكلية واقتراح توصيات مقابلة. وعُقدت في أنتاناناريفو، مدغشقر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حلقة عمل عرضت نتائج مشروع تقرير التقييم النهائي على أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني. وصدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ التقرير النهائي.

٤٨ - أما التقييم المشترك للبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن ختان الإناث: تعجيل التغيير، الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد بدأ في عام ٢٠١٢، وجرى تشكيل مجموعات مشتركة معنية بمراجع التقييم وإدارته تمثل فيها كلتا الوكالتين (ويرأسها فرع التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان). وقد أُنجزت مرحلة البدء في أواخر عام ٢٠١٢ وصدر تقرير البدء النهائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبدأت المرحلة الميدانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ببعثة ميدانية إلى كينيا كدراسة إفرادية قطرية تجريبية. وسيتاح تقرير التقييم المشترك النهائي في منتصف عام ٢٠١٣.

٤٩ - ويهدف التقييم المشترك للبرامج المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين إلى: (أ) توفير معلومات تقييمية معقولة ومفيدة عن القيمة المضافة وجدوى البرامج الجنسانية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة؛ و (ب) توليد معرفة من أجل تحسين تلك البرامج، بما في ذلك تحديد الدروس المستفادة، والتحديات الماثلة، وأفضل الممارسات. وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة هذا التقييم. وفرع التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان عضو في فريق إدارة التقييم. وقد صدر تقرير البدء النهائي في آب/أغسطس ٢٠١٢. وأُنجزت المرحلة الميدانية جزئياً، بالقيام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بأربع من بعثات الدراسات الإفرادية القطرية الخمس. وسيتاح تقرير التقييم المشترك النهائي في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

باء - الدعم المقدم للتقييمات اللامركزية

٥٠ - مثلما حدث في السنوات السابقة، خضعت تقييمات البرامج القطرية التي صدر تكليف بها من المكاتب القطرية ووفرهما شعبة البرامج لشعبة خدمات الرقابة لعملية تقدير جودة التقييم. ويتناول تقدير جودة التقييم نوعية التقييمات اللامركزية ويقدر مدى إمكانية التعويل عليها لتوفير ما يلزم من معلومات من أجل البرمجة في المستقبل. وتستخدم هذه المنهجية، التي أُدخلت في عام ٢٠١١، نظاماً شاملاً لتقدير جودة التقييم، متوائماً مع القواعد

والمعايير المعترف بها دولياً. وقد صدر تقرير تقدير جودة التقييم الخاص بعام ٢٠١٢ في شباط/فبراير ٢٠١٢ وعرض نتائج استعراضات جودة ٣٤ تقييماً لبرامج قطرية قدمت في عام ٢٠١١. وحدد التقرير نقاط الضعف الرئيسية في تقارير تقييم البرامج القطرية الصادرة عن المكاتب القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي عدم معقولية النتائج التي توصلت إليها تلك التقارير؛ وعدم صحة استنتاجاتها؛ وضآلة إمكانية استخدام توصياتها.

٥١ - وخضع ٢١ تقييماً إضافياً لبرامج قطرية لا مركزية لاستعراض للجودة في عام ٢٠١٢. وفي نهاية السنة، كان قد تم الانتهاء من ١٢ منها؛ وكان أربعة في المرحلة الأخيرة من عملية الانتهاء؛ وكان خمسة في مرحلة استعراض أبكر.

جيم - التدريب وتبادل المعرفة

٥٢ - استناداً إلى عملية تحسين للجودة ذات ثلاثة مستويات بدأ تنفيذها في عام ٢٠١١، عُقدت حلقة عمل لتقاسم المعرفة استغرقت أسبوعاً بشأن "كيفية تصميم وإجراء تقييم لبرنامج قطري في صندوق الأمم المتحدة للسكان" في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأفريقيا. وقد حضر الحلقة ٥٢ موظفاً من موظفي الرصد والتقييم و/أو مسؤولي التنسيق من منطقة أفريقيا، ومستشاري الرصد والتقييم التابعين للمكتب دون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. واستفادت المادة التدريبية من المنهجية التي وُضعت في عام ٢٠١١ ومن تجربة إجراء تقييم مستقل لبرنامج قطري في المنطقة مؤخراً (في الكاميرون، عام ٢٠١١). وكانت الحلقة تفاعلية، وتضمنت تمارين عملية لتبيان واختبار الفهم. وجدول أعمال الحلقة والعروض التي قُدمت فيها، إلى جانب تقرير يتضمن تعليقات المشاركين فيها، متاحة كلها على الموقع الشبكي للصندوق.

٥٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نظّم فرع التقييم دورة تدريبية مصممة خصيصاً بشأن عملية تقدير جودة التقييم لصالح الموظفين المسؤولين عن الرصد والتقييم في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

سادس - التحقيق

٥٤ - إن فرع التحقيق هو الكيان الوحيد في صندوق الأمم المتحدة للسكان المسؤول عن إجراء تحقيقات في ادعاءات جميع أعمال سوء السلوك، وهي الغش؛ والفساد؛ والانتقام. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وبالنظر إلى تزايد متطلبات اتباع الإجراءات الواجبة وتوصية وحدة التفتيش المشتركة، يتولى الفرع أيضاً المسؤولية عن التحقيق في استعمال السلطة،

والتحرش في مكان العمل، والتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي - -
والتحقيقات في هذه المجالات كانت شعبة الموارد البشرية هي التي تقوم بها في السابق.

ألف - مجموع حالات الشكاوى

٥٥ - في عام ٢٠١٢ تلقت شعبة خدمات الرقابة ٢٣ شكوى،^(١٣) مقارنةً بما يبلغ ٣٠ شكوى في عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالة مرحّلة من عام ٢٠٠٩، وأربع حالات من عام ٢٠١٠، و ١٤ حالة من عام ٢٠١١. وكانت النتيجة هي وجود ما مجموعه ٤٢ حالة في عام ٢٠١٢، مقارنةً بما يبلغ ٤٨ حالة في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٦).

الجدول ٦

عرض عام للحالات المتلقاة والتي أُقفلت

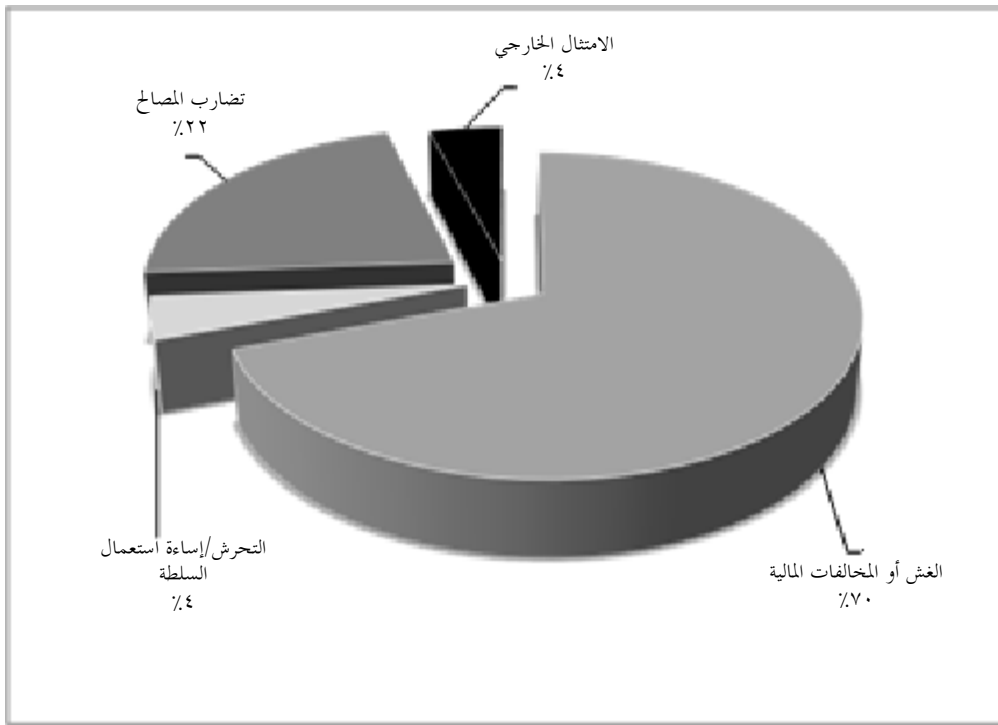
	٢٠١٢	٪	٢٠١١	٪
الشكاوى المرّحلة				
- من عام ٢٠١٠ أو قبل ذلك	١٢	٥	٣٨	١٨
- من عام ٢٠١١	٣٤	١٤	-	-
الشكاوى المتلقاة	٥٤	٢٣	٦٣	٣٠
مجموع الحالات	١٠٠	٤٢	١٠١	٤٨
الحالات التي أُقفلت				
بعد إجراء استعراض أولي، بما في ذلك الإحالة إلى وكالات أخرى أو إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤	١	٢٤	٧
بعد إجراء تقييم مبدئي	٧١	١٦	٣٨	١١
بعد إجراء تحقيق	٤	١	٠	٠
مجموع الحالات التي أُقفلت بدون ضرورة اتخاذ إجراء إضافي بشأنها	٧٩	١٨	٦٢	١٨
بعد تحقيق شعبة خدمات الرقابة فيها	١٧	٣	٣٨	١١
بعد إجراء تحقيق مشترك فيها	٤	١	صفر	٠
مجموع الحالات التي أُقفلت ويوصى بعدم اتخاذ إجراء آخر بشأنها	٢١	٤	٣٨	١١
مجموع الحالات التي أُقفلت	١٠٠	٢٢	١٠٠	٢٩
الحالات المرّحلة إلى السنة التالية		٢٠		١٩

٥٦ - وما يقرب من ٦١ في المائة من الحالات التي فُتح باب التحقيق فيها عام ٢٠١٢ هي حالات أحالها الشاكون. ووردت نسبة قدرها تسعة في المائة من الحالات عن طريق خط الاتصال الهاتفية المباشر بشأن الاستقامة، و ٣٠ في المائة عن طريق وسائل أخرى (مثلاً، من منظمات خارجية).

(١٣) لا تشمل المعلومات المتلقاة المؤشر عليها بعبارة 'للعلم'.

٥٧ - ومن الحالات التي فُتح باب التحقيق فيها عام ٢٠١٢ وعددها ٢٣ حالة كانت نسبة قدرها ٧٠ في المائة تنطوي على نوع ما من الغش المزعوم أو المخالفات المالية (الغش في المشتريات، والغش في الاستحقاقات، والسرققة والاختلاس، والتزوير، وإساءة استخدام موارد الصندوق).^(١٤) وكانت نسبة تقرب من ٢٢ في المائة من الحالات تنطوي على تضارب المصالح (مثلاً، المحسوبية)؛ وكانت نسبة قدرها ٤ في المائة من الحالات تتعلق بالامتثال الخارجي؛ وكانت نسبة قدرها ٤ في المائة تتعلق بادعاءات التحرش أو إساءة استعمال السلطة^(١٥) (انظر الشكل ٦).

الشكل ٦ - عرض عام للشكاوى المتلقاة عام ٢٠١٢



(١٤) التعاريف المستخدمة في عام ٢٠١٢: الغش والمخالفات المالية: التلاعب في المناقصات، التواطؤ، الفساد، الرشوة/العمولات غير المشروعة، الغش في الاستحقاقات، مخالفات المشتريات، إهدار/إساءة استعمال الأموال، التزوير. التحرش/إساءة استعمال السلطة: بيئة العمل العدائية، التحرش والاستغلال الجنسيان، الاعتداءات/التهديدات، المحسوبية. تضارب المصالح: الهدايا/المنح، عدم الامتثال لقواعد الكشف المالي، المحسوبية، الأنشطة الخارجية (التوظيف، العضوية في هيئات خارجية). الامتثال الخارجي: مخالفة القوانين المحلية، مخالفة الامتيازات والحصانات، الغش في التأمين الطبي. الانتقام من المبلغين عن المخالفات: الأعمال الانتقامية من الشخص المبلغ عن مخالفة أو المشارك في نشاط مشمول بالحماية (مراجعة حسابات أو تحقيق).

(١٥) أدرجت في ولاية شعبة خدمات الرقابة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ فقط.

باء - التصرف في الحالات

٥٨ - يجري استعراض أولي للشكاوى المتلقاة للبت فيما إذا كانت داخلة في ولاية أو اختصاص شعبة خدمات الرقابة. وإن كانت كذلك، يجري تقييم تمهيدي لها. وإذا أظهر التقييم احتمال حدوث مخالفة، تقوم شعبة خدمات الرقابة بإجراء تحقيق رسمي. وإذا ثبتت صحة الادعاءات، تقوم الشعبة بتقديم تقرير تحقيق واحد أو أكثر إلى المدير التنفيذي للنظر في اتخاذ الإجراءات الإدارية أو التأديبي المناسب ضد الموظفين أو الأفراد الآخرين الضالعين، ولاسترداد الأموال أو الأصول متى اقتضت الضرورة ذلك. وعندما يكشف تحقيق عن وجود نقاط ضعف في الضوابط الداخلية، تبلغ شعبة خدمات الرقابة الإدارة بذلك عن طريق تقرير منفصل، توصي فيه بكيفية تعزيز تلك الضوابط.

٥٩ - ومن مجموع حالات الشكاوى البالغ ٤٢ حالة انتهى بحث ٢٢ حالة في عام ٢٠١٢. وأُقفلت ثماني عشرة حالة بدون أن يلزم اتخاذ إجراء آخر بشأنها، وأُقفلت ١٦ حالة منها بعد إجراء تقييم تمهيدي؛ وأُحيلت حالة واحدة إلى وكالة شقيقة؛ وأُقفلت حالة واحدة بعد التحقيق فيها لأن الادعاءات لم تكن هناك أسانيد تثبت صحتها.

٦٠ - وفي أربع حالات أسفر التحقيق عن ثبوت صحة الادعاءات. وفي ثلاث حالات، صدر تقرير إلى المدير التنفيذي من أجل اتخاذ إجراء آخر؛ وانطوت حالتان على غش ومخالفات مالية؛ وكانت حالة واحدة تتعلق بالامتثال الخارجي. وفي الحالة الرابعة أسفر التحقيق المشترك الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في ادعاءات الغش والمخالفات المالية وتضارب المصالح، التي شملت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عن تقرير مشترك بين البرنامج الإنمائي والصندوق صدر، بالنظر إلى نتائجه، إلى السلطات المعنية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦١ - والقيمة الإجمالية للحالات التي ثبتت صحة الادعاءات فيها وأُقفلت في عام ٢٠١٢ وكانت تنطوي على غش ومخالفات مالية بلغت ١,١ مليون دولار.

٦٢ - وفي نهاية عام ٢٠١٢، كان هناك من الحالات الـ ٢٠ المرحلة إلى عام ٢٠١٣ خمس حالات، معقدة وتضم عادة ادعاءات متعددة، قيد التحقيق؛^(١٦) وكانت حالتان في مرحلة الاستعراض التمهيدي؛ وكان إقفال سبع حالات، بدون الحاجة إلى اتخاذ إجراء آخر بشأنها، هو مسألة تنطوي على إعداد وثائق رسمية فحسب. وكانت الحالات الست المتبقية قيد التقدير.

(١٦) تنطوي حالة واحدة على أربعة تقارير صدر، حتى نهاية سنة ٢٠١٢، ثلاثة منها إلى المدير التنفيذي وكان التقرير الرابع قيد الإعداد.

جيم - التدابير أو الجزاءات المتخذة

٦٣ - من الحالات التي أُقفلت في عام ٢٠١١ وعددها ١١ حالة، كانت الإدارة قد اتخذت حتى نهاية عام ٢٠١٢ إجراءات بشأن ثمانٍ منها في عام ٢٠١١، وبشأن ثلاث منها في عام ٢٠١٢. ومن الحالات الثلاث الأخيرة، خلصت الإدارة إلى انطباق قاعدة عدم كفاية الأدلة ضد الطرفين المعنيين في حالتين.

٦٤ - ومن الحالات الأربع التي أُقفلت في عام ٢٠١٢ وأوصي فيها باتخاذ إجراء آخر اتخذت الإدارة إجراءً بشأن حالة واحدة؛ وفي الحالة الأخرى خلصت الإدارة إلى انطباق قاعدة عدم كفاية الأدلة ضد الطرف المعني؛ وفيما يتعلق بالحالة المشتركة، سيجري إبلاغ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالإجراء المتخذ بناء على التحقيق المشترك. وكانت حالة واحدة قيد الاستعراض من قِبَل الإدارة في نهاية السنة.

دال - تعزيز القدرة على التحقيق

٦٥ - في عام ٢٠١٢، عززت شعبة خدمات الرقابة إجراءاتها وممارساتها التحقيقية بالنظر إلى أحدث فقه وممارسات (في مجالات التقدير، والاستعراض التمهيدي، والتحقيق)، مستفيدة في ذلك من خبرة المنظمات الشقيقة وبعد التفاعل مع المكاتب المعنية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. واستعرضت الشعبة أيضاً نظامها الخاص بالإحصاءات والتقسيم إلى فئات. وسيُستكمل هذا في عام ٢٠١٣ بوضع دليل تحقيقي منقح وإدخال إجراءات تشغيل موحدة.

هاء - دعم أنشطة الكشف والمنع

٦٦ - كان الدعم المقدم لأنشطة الإدارة في مجال الكشف عن الغش ومنعه محدودة في عام ٢٠١٢، بالنظر إلى حالة التوظيف في الشعبة ورحيل كبير مستشاري إدارة المخاطر في المؤسسة، الذي كان يوحد عملية تقدير مخاطر الغش على نطاق الوكالة. وعلى الرغم من هذا الوضع، قامت الشعبة، في حالات متعددة، بدعم الإدارة بالمشورة، حسب الاقتضاء، بصفة سرية. وتتوقع الشعبة أن تواصل جهودها الداعمة في عام ٢٠١٣.

٦٧ - وأرجئ إلى عام ٢٠١٣ تنفيذ مشروع نظام الرصد المستمر لمعالجة حالات المشتريات 'الخطيرة' الثماني، بعد رحيل رئيس الفرع (ومدير المشروع)، وظهور نتائج الاختبارات الأولى. وستقتضي متابعة التنفيذ تعيين موظفين، على أساس مؤقت، لديهم مهارات في إدارة تكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، وستقتضي أيضاً مشاركة فرعي التحقيق والمراجعة الداخلية للحسابات وعدة فروع وشُعب أخرى معاً.

سابعاً - الأنشطة الاستشارية

٦٨ - تغطي الخدمات الاستشارية طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بشواغل المراقبة الداخلية، والسياسات، وإجراءات العمل، والاتفاقات المقترحة، ومسائل محددة قد تطلب الإدارة آراء شعبة خدمات الرقابة بشأنها. وينبغي أن يكون مفهوماً أن الشعبة لا تتولى أي مسؤوليات إدارية، مثلاً في صنع القرارات، أو تقديم أجوبة، أو تنفيذ توصيات نابعة من الشعبة.

٦٩ - وأثناء عام ٢٠١٢ قدمت الشعبة تعليقات على عدة مشاريع سياسات وإجراءات، مثلاً بشأن إدارة المخزون، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، وتنقيح الإطار التأديبي. وشاركت الشعبة أيضاً بصفة مراقب في لجان توجيهية أو لجان عاملة، مثلاً بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإدارة المخاطر، والجزء المالي من إطار المراقبة الداخلية. وقدمت الشعبة، بالاعتماد على جميع فروعها، تعليقات على عدة مشاريع وثائق استراتيجية، من قبيل ورقات استراتيجية تنظيم الأسرة والمراهقين والشباب.

٧٠ - وساعدت الشعبة كذلك في استعراض بنود مراجعة الحسابات والتقييم والتحقق في الاتفاقات المقترحة مع الجهات المانحة من أجل كفاءة الامتثال لمقررات المجلس التنفيذي، والنظام المالي والقواعد المالية؛ واستخدام الصيغ اللغوية الملائمة ذات الصلة بالرقابة.

ثامناً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٧١ - في عام ٢٠١٢، كانت شعبة خدمات الرقابة نشطة في أنشطة واجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن المراجعة الداخلية للحسابات. فقد شاركت في اجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات الحكومية الدولية المرتبطة الأخرى، وشاركت، على مدار العام، في اجتماعات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، التي لا تشمل سوى تلك الدوائر). وإضافة إلى ذلك، تولت الشعبة قيادة ثلاث عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات أو شاركت فيها.

٧٢ - وكان فرع التقييم نشطاً في الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وفرق العمل التابعة له، والتبادل السنوي للممارسات، والاجتماع العام. وينخرط الفرع بنشاط في التحضير للاجتماع السنوي لعام ٢٠١٣، حيث سينظم دورة مشتركة بشأن إدارة التقييمات، مع ثلاثة أعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٧٣ - وعملت شعبة خدمات الرقابة بالتعاون الوثيق مع دوائر التحقيقات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وأجرت تحقيقاً مشتركاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، كانت الشعبة نشطة في أنشطة واجتماعات مشتركة بين الوكالات، وفي مؤتمر المحققين الدوليين، وفيما بين مكاتب التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

تاسعا - الاستنتاجات العامة والخطوات المقبلة

٧٤ - إن النتائج التي أسفر عنها مختلف أنشطة شعبة خدمات الرقابة، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها المكاتب المعنية لمعالجة المسائل التي تثيرها الشعبة هي مؤشرات إيجابية على فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويؤدي الدعم المستمر المقدم من الإدارة العليا ومن اللجنة الاستشارية للمراجعة ومن المجلس التنفيذي إلى تمكين الشعبة من النجاح في تنفيذ ولايتها.

٧٥ - وستواصل الشعبة أيضاً تحسين إجراءاتها وعملياتها الداخلية لزيادة تعزيز وفائدة ومصداقية الخدمات التي تقدمها. وتظل الشعبة على استعداد لمواجهة جميع التحديات المقبلة، وبعضها قد ينبع من تنفيذ المبادرات المؤسسية، والتزام المنظمة بإتاحة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للجمهور العام، وتنفيذ سياسة التقييم المنقحة، والموارد الموجودة تحت تصرف الشعبة.

عاشراً - عناصر مقرر

٧٦ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

- (أ) يحيط علماً بهذا التقرير DP/FPA/2013/6؛
- (ب) يُعرب عن تأييده المستمر لتعزيز مهام الرقابة في الصندوق؛
- (ج) يقر ويؤيد مشاركة شعبة خدمات الرقابة في أنشطة الرقابة المشتركة؛
- (د) يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة DP/FPA/2013/6 (Add.1).

المرفق ١

المسائل التي تكتشفت في تقارير مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢

يعرض الجدول الوارد أدناه المسائل التي تبين أثناء العمل المتعلق بمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢، والتي يمكن إما أن تكون مُبلغاً عنها حديثاً (جديدة)، أو 'متكررة'، أو 'تتحسن' (والحالات أقل في عام ٢٠١٢ مما كانت سابقاً). والجدول منظم بحسب المجالات المعيارية والعمليات الرئيسية.

المجال	الانتشار	مسائل مراجعة الحسابات	التوصيات
الحكومة			
إدارة المكاتب			
	جديدة	عدم كفاية الإشراف على الأنشطة التشغيلية	تعزيز إشراف إدارة المكاتب القطرية على الأنشطة التشغيلية
الهيكل التنظيمي والموظفون			
		عدم وجود خطط لتنمية قدرات الموظفين	وضع خطط متعددة السنوات لتنمية قدرات الموظفين تشمل المهارات التقنية والإدارية والتشغيلية
	متكررة	ارتفاع معدلات الشواغر وتعاقب الموظفين في الوظائف الإدارية والتشغيلية الرئيسية	تسريع عملية التوظيف مع الحفاظ على الدعم والإشراف من قبل المكتب الإقليمي والمقر
		ارتفاع مستوى الاعتماد على حائزي عقود الخدمات	استعراض الهيكل التنظيمي لكفالة كفاية ملاك الوظائف ومواءمته
إدارة البرامج			
تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها			
		التأخر في تخطيط أنشطة تنفيذ المشاريع والبدء فيها مما يفضي إلى معدلات تنفيذ منخفضة	تعزيز عملية التخطيط لتحسين دقة خطط العمل والميزانيات السنوية، ورصدها في الوقت المناسب، وتنقيحها
	متكررة	عدم اكتمال أو عدم وضوح خطط العمل السنوية، وعدم كفاية تحديث الخطط أو الميزانيات	استخدام أدوات لدعم إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية وتعهداتها
		عدم كفاية رصد تنفيذ البرامج والمخرجات نتيجة للافتقار إلى موظفين وإجراءات وأدوات	زيادة نطاق وتواتر رصد المشاريع بدعم من أدوات وموارد مناسبة
		عدم تطابق نفقات المشاريع مع الميزانيات	توفير تدريب وأدوات وزيادة مستوى الإشراف لضمان الاستعراض المنتظم للنفقات الفعلية من قبل موظفي البرامج وتطابقها مع ميزانيات المشاريع والأنشطة
	متكررة	الاستعانة بمشاريع وصناديق توفير التنسيق والمساعدة البرنامجيين في مجال التكاليف البرنامجية والميزانية المؤسسية	التدريب على الاستعانة السليمة بمشاريع وصناديق توفير التنسيق والمساعدة البرنامجيين

المجال	الانتشار	مسائل مراجعة الحسابات	التوصيات
			زيادة نطاق وتواتر رصد المبالغ الكبيرة المحملة على مشاريع توفير التنسيق والمساعدة البرنامجيين
إدارة المخزون			
	متكررة	التأخيرات في تصفية المخزون وتوزيعه (سلع الصحة الإنجابية ومجموعات أدائها ومعداتها الطبية)	تعزيز تتبع ورصد عمليات شحن المخزون وتوزيعه ومستوياته
		عدم وجود إجراءات لرصد عمليات شحن المخزون وأرصده وتوزيعه	تعزيز ضوابط المخزون في صندوق الأمم المتحدة للسكان وإقامة مستودعات يديرها الشركاء
		مشاكل الجودة التي تتعرض لها المعدات الطبية بعد توريدها بفترة وجيزة	قصور مرافق وضوابط المستودعات
	جديدة	مشاكل الجودة التي تتعرض لها المعدات الطبية	تحسين تحديد واستعراض المواصفات التقنية؛ وتحسين عمليات مراقبة الجودة والقبول
		فرط تكاليف الشحن	تعزيز تخطيط المشتريات
	جديدة	تقدير فعالية تكاليف خيارات النقل مقابل احتياجات البرامج	
التنفيذ الوطني			
	متكررة	عدم كفاية تقدير قدرات الشركاء المنفذين	إجراء تقدير أكثر صرامة لقدرات الشركاء المنفذين كأساس لاختيار طريقة التنفيذ؛ وتحديد الاحتياجات إلى بناء القدرات وتحديد نطاق الرصد وتواتره
	تتحسن	التأخيرات في بدء المشاريع وتقديم التمويل للشركاء المنفذين	كفالة استكمال خطابات التفاهم وخطط العمل السنوية وإقرارها والتوقيع عليها في وقت أبكر
		عدم كفاية رصد أنشطة المشاريع التي ينفذها الشركاء المنفدون	تعزيز الضوابط المتعلقة بتقديم طلبات التمويل واستعراضها والموافقة عليها وسداد المبالغ المطلوبة في حينها
	متكررة	تقديم تمويل للشركاء المنفذين للأنشطة البرنامجية خارج عملية حساب صندوق التشغيل عن طريق إصدار قسائم أوامر الشراء أو الحسابات المستحقة الدفع	زيادة نطاق وتواتر رصد المشاريع التي ينفذها شركاء ذوو قدرات أضعف
	متكررة	تقديم تمويل للشركاء المنفذين للأنشطة البرنامجية خارج عملية حساب صندوق التشغيل عن طريق إصدار قسائم أوامر الشراء أو الحسابات المستحقة الدفع	توضيح التوجيهات المتعلقة بالحالات التي يمكن فيها تقديم تمويل للشركاء المنفذين خارج عملية حساب صندوق التشغيل
		تقديم التمويل إلى الشركاء المنفذين من خلال عملية حساب صندوق التشغيل	تنفيذ الضوابط الإشرافية المناسبة من جانب إدارة المكاتب القطرية وفرع الشؤون المالية لضمان أن يتم تقديم التمويل إلى الشركاء المنفذين من خلال عملية حساب صندوق التشغيل
		ضمان إجراء عمليات مراجعة لحسابات التنفيذ الوطني في عام ٢٠١٣ بالنسبة لأي من الشركاء المنفذين الذين حصلوا على تمويل خارج نطاق عملية حساب صندوق التشغيل منذ عام ٢٠١٠ أو بعده	

المجال	الانتشار	مسائل مراجعة الحسابات	التوصيات
	جديدة	إجراء عمليات الشطب في حساب صندوق التشغيل بدون إذن من فرع الشؤون المالية	تعزيز ضوابط فرع الشؤون المالية لرصد حساب صندوق التشغيل لتحديد عمليات الشطب المحتملة في حساب صندوق التشغيل المسجلة بدون إذن والتحقق فيها
	تتحسن	عدم تطابق نفقات التنفيذ الوطني وأرصدة حساب صندوق التشغيل مع استثمارات الإذن بالتمويل وشهادة الإنفاق المقابلة	تنفيذ ضوابط إشرافية لإنفاذ الامتثال لضوابط تطابق نفقات التنفيذ الوطني مع أرصدة حساب صندوق التشغيل التي أدخلت في عام ٢٠١١
	جديدة	قصور حساب المساهمات الممولة تمويلًا تجميعيًا	مواصلة رصد رصيد حساب صندوق التشغيل واتجاهه وتسوياته وتقادمه
	جديدة	إجراء استعراض دوري للنفقات وأرصدة حساب صندوق التشغيل الخاصة بالمساهمة الممولة تمويلًا تجميعيًا من أجل الامتثال للسياسات المحاسبية	
إدارة العمليات			
إدارة الموارد البشرية			
	جديدة	عمليات الخروج على السياسات والإجراءات المتعلقة باختيار ومنح عقود الاستشاريين	تعزيز تكوين ودور أفرقة التوظيف والضوابط الإشرافية الأخرى في المكاتب القطرية لتحسين الامتثال للسياسات والإجراءات الواجبة التطبيق بشأن توظيف الاستشاريين
المشتريات			
	متكررة	عمليات الخروج على سياسات وإجراءات المشتريات فيما يتعلق بطرح المناقصات والموافقة على الشراء	تعزيز ضوابط الرصد والإشراف التي تطبقها إدارة المكاتب القطرية ويطبقها فرع خدمات المشتريات لتحسين الامتثال
	جديدة	قصور التخطيط للمشتريات وتقدير الاحتياجات	إدخال الإنفاذ الآلي لمستويات الموافقة والطلبات التي تقدم إلى لجان استعراض العقود
	جديدة	محدودية استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل لتحسين فعالية تكلفة معاملات المشتريات	تعزيز عمليات التدريب والتخطيط
	جديدة	محدودة الأدلة الوثائقية لاستلام السلع والخدمات ومعاينتها قبل تقديم المدفوعات للبايعين	زيادة استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل فيما يتعلق بشراء السلع والخدمات الكبيرة الحجم والأقل تكلفة/خطورة ويفضل حدوث ذلك على مستوى مشترك بين الوكالات
	جديدة	محدودة الأدلة الوثائقية لاستلام السلع والخدمات ومعاينتها قبل تقديم المدفوعات للبايعين	استكمال إجراءات استلام جميع السلع والخدمات المشتراة ومعاينتها قبل الموافقة على تقديم مدفوعات للبايعين وإضفاء الطابع الرسمي على تلك الإجراءات
الإدارة المالية			
	متكررة	تسجيل معاملات المشتريات والمعاملات المالية الأخرى بشكل خاطئ في دفتر الأستاذ أو تحت رموز المشاريع أو الأنشطة أو الصناديق	تحسين دليل الحسابات وتوفير تدريب تعزيز الضوابط الإشرافية لضمان التسجيل الدقيق وفي حينه للمعاملات المالية

المجال	الانتشار	مسائل مراجعة الحسابات	التوصيات
	تحسن	عدم كفاية تتبع السلف النقدية المقدمة للموظفين	تقليل استخدام السلف النقدية إلى أقصى درجة ممكنة تعزيز العملية والضوابط المحاسبية لتتبع السلف النقدية المدفوعة، بما في ذلك إجراء خصومات من المرتبات لأي مبالغ لم تخر تصفيتها في حينها
	جديدة	قصور إدارة وحساب مدفوعات ضريبة القيمة المضافة وعمليات استردادها	كفالة حساب مدفوعات ضريبة القيمة المضافة الواجبة السداد وما يتصل بها من عمليات استرداد وفقنا للمذكرة التوجيهية الصادرة عن فرع الشؤون المالية في عام ٢٠١٢
الإدارة العامة: إدارة الأصول			
	متكررة	عدم اكتمال و/أو عدم دقة سجلات الأصول الثابتة قصور إجراءات الجرد المادي و/أو عدم تطابق نتائج الجرد مع سجلات الأصول	تعزيز الضوابط على رزمة الأصول الثابتة والتحويلات إلى الشركاء المنفذين تحسين فعالية عملية جرد الأصول الثابتة
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
	متكررة	محدودية القدرة على استرجاع البيانات في حالة الكوارث	كفالة وضع واختبار خطط لاسترجاع البيانات في حالة الكوارث ضمانا لفعالية التشغيل
إدارة الأمن			
	تحسن	عدم الامتثال للمعايير الأمنية	إجراء رصد أكثر تواترا للعمليات غير الممتثلة لتلك المعايير